

رؤى بديلة لبنية التعليم المصري

إعداد
أ.د/ طلعت عبدالحميد فايق

أستاذ أصول التربية
كلية التربية-جامعة عين شمس

رؤى بديلة لبنية التعليم المصري

أ.د/ طلعت عبدالحميد فايق

بدلاً من المقدمة:

إذا كانت الثورة تغيير جذري في بنية الإنتاج وعلاقاته، والبنية الفكرية القيمية والانحيازات الأيديولوجية، فإن الثورة تمثل نقطة تحول كفي لتراكمات كمية تؤسس للانطلاق من (وضع قائم لوضع قادم).

ولقد وجدت الطليعة الشبابية لثورة ٢٥/٣٠ أن الديمقراطية النيابية جاءت بنظام لا يعمل لصالح ناخبهم لذلك مارست الديمقراطية الشعبية المباشرة مستفيدة من تقانات الاتصال والمعلومات الإحدثية، مع استجابة الجماهير المنتمين إلى الماقبل حداشي الماضوي الأسطوري بفعل الأمية، ويؤس التعليم، والفقر المادي والفكري، وفي سياق فوضى المصطلحات نتيجة منظومة التعليم التي يغيب عنها منطق العلم - وحدة وتكامل المعرفة - مثلاً يغيب عنها المنهج العلمي الذي يبدأ بالتخلص من الأوهام (السوق/ المسرح/ الكهف/ القبيلة)، وبعد أن قفز محترفي السياسة من النخبة على الثورة وجهت النخبة الجماهير نحو آليات الديمقراطية وإغفال أهدافها وعملياتها التي هي في المقام الأول عملية تربوية تبدأ منذ الطفولة المبكرة، و باعتبارها وسيلة للحكم الديمقراطي، شكل من أشكال السلطة حيث لانفصال بين الدولة والمجتمع المدني، وتم السير في الطريق بدون بوصلة الدستور بالترويج الإعلامي للنخبة الحاصلة على أوراق تسجل حصولهم على درجات علمية تصل للدكتوراه يعاني بعضها من الأمية الثقافية أو السياسية أو الدينية أو الحضارية مع الرؤية الميكروسكوبية التخصصية التي تفنقر للرؤية الكلية الجامعة للتخصص في علاقته مع التخصصات الأخرى والتمكين من اقتران المعرفة بالعمل لتقدم المجتمع.

وفي سياق تزداد فيه الفجوة بين الفقراء والأغنياء وتشير القيم مع انتشار حالات (الأنومي/ تحلل القيم) ومن ثم أصبح (الشیطان يعظ) مع يؤس النخبة العاجزة عن مواجهة التحديات، فظهرت العصبية المذهبية الطائفية التي جعلت من المذهب ديناً وليس وجهة نظر ورأي فكري/فقه في الدين، وهذا المشهد لم توجد الثورة بل كانت كاشفة له، غير أن القائمين على تقسيم المنطقة العربية على أسس طائفية وجدت من يدعم هذا التوجه فدعمته، وكادت البلاد في طريقها إلى

أن تصبح دولة رخوة تقترب من الفشل، وتصدى لهذا الشباب الإلكتروني الذين تخلصوا من قهر المؤسسات التعليمية النظامية بالتشارك مع أقرانهم على مستوى العالم عبر الشبكة العنكبوتية، وأصبح الأبناء أكبر من آبائهم في توقع المسار الذي سوف تذهب إليه البلاد، غير أن تعليم النخبة الهرمة قائم على التذكر وليس التوقع منذ عشرات السنين وربما هذا أحد الأسباب التي جعلت النخبة وأحزابها على حافة الثورة وفي الذيل وفق الرؤية سارة بن نفيسة^(١)، وانقضت النخبة الفندقية/ الإعلامية من المشتغلين بالسياسة على الحكم، وبدلاً من السعي للتخلص من الأوهام فيما يتعلق بأوهام السوق حول مصطلحات الديمقراطية والحكم الديمقراطي، والدولة والنظام، والشرعية والمذهبية والطائفية، والتقدم والتخلف، بدلاً عن هذا اخترعت /افتكتست النخبة مصطلح (عاصري الليمون)، ومع عيبة التكوين المنطقي لحاملي الدرجات العلمية تكالبت النخبة على الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بدون تحديد اختصاصات الرئيس والبرلمان نظراً لغياب الدستور، وبدأت المأساة غير أن الطليعة الشبابية تمردت وأعلنت عدم صلاحية تلك النخبة لقيادة تلك المرحلة، وتمردت معها ملايين غير مسبوق في عددها في التاريخ الإنساني في ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وبدأت مرحلة تأسيسية انتقالية جديدة في (٣ يوليو ٢٠١٣) الذي يوافق ١٢ فبراير ٢٠١١ منطقياً)، حيث أعلن الشعب برعاية أبناءه من الجيش ومؤازرة قادته خريطة للمستقبل على الرغم من وجود انتهازية البعض وأناية البعض الآخر من النخبة البائسة مرة أخرى، وهؤلاء لم يدركوا بعد أن تكوينهم التعليمي القائم على التذكر لمعلومات جزئية لن يسمح لهم بقراءة المشهد في كليته وفي مساره المستقبلي، وأن الجماهير تعلمت فيما بين ٢٥ و ٣٠ تعلم من نوع جديد جعل القضايا التي لم يحسمها المشتغلون بالثقافة والسياسة تنزل إلى رجل الشارع مثل فصل الدين الثابت عن السياسة المتغيرة، وأن من يمثلهم ليس طامعاً في مغنم شخصية بل قد يضع روحه على كفه فداء للقيم وفي مقدمتها الانتماء للوطن، فلم يعد الكلام والشعارات والتحالفات التأميرية عنواناً للمرحلة بل الفعل والأداء وقيم العلم والانتماء والحوكمة مع إعلاء قيم غابت كثيراً منذ الانفتاح والتبعية لمن يقهر الضعفاء مثل الفروسية والرجولة والإيثار والتضحية.

وإذا كانت (نوعية التربية دالة على نوعية المجتمع ومساره في المستقبل)، تصبح الخطوة الأولى (الهندسة) لمنظومة التعليم لإحداث تغييرات جذرية هائلة في معدلات الأداء من حيث الجودة والخدمة وسرعة الانجاز والتكلفة وضمان الاستدامة حيث تتوجه المنظومة نحو (التوقع) بدلاً من التذكر مع الأخذ في

الاعتبار أن التراكمات التي أسهمت في اندلاع الثورة، كان في مقدمتها أن مصالح من يحكم من النخبة متناقضة مع مصالح الفقراء وساكني العشوائيات والقبور، في الوقت الذي تكرر منظومة التعليم الفوارق - تعليم فني أو ديني للفقراء، وأميه للمحرومين ومن هم تحت خط الفقر - بينما تجمع تلك المنظومة بين ساكني القصور وساكني القبور الذين وقعوا في شرك تلك المنظومة (الرؤية الميكروسكوبية التجزئية الماضوية التابعة المطيعة)، ذلك لأن منظومات التعليم والتدريب قائمة على معلومات عن موضوعات وتخصصات منفصلة عن بعضها البعض، وتهتم بالتخصص الدقيق في بدايات مراحل التكوين التربوي، في بنية تعليمية قائمة على الفصل بين التكوين العقلي والنفسي والاقتصادي والأخلاقي (تعليم نظري وآخر فني أو ديني أو رياضي أو فني)، وفي ظل غياب الاهتمام بثقافة التساؤل وبالتكوين الغائي الكلي الحواري النقدي الإبداعي، تظل رؤية المتعلم مكرسكوبية تجزئية (تتذكر) معلومات لحل مشكلات الحاضر بديلا عن ثقافة التساؤل والإبداع والرؤية النقدية والكلية والتوقع، حتى تبدو وظائف التعليم تصنيف الطلاب وتكوين عقليات وشخصيات قابلة للاستغناء تعاني من الدوجماطيقية التي تنتج التطرف المولد للإرهاب.

١. أما قبل

أكدت الأبحاث وتجارب الشعوب قدرة المنظومة التعليمية على تكوين رأس المال البشري/الاجتماعي/الفكري الذي يمكن أن يتحول إلى رأس مال مادي، وإذا كانت بعض البحوث التنموية تؤكد على أن الثروة والقيمة المضافة للمجتمعات تأتي في عصر الصناعة/الحدثة من المواد الخام أو من رأس المال المادي أو من رأس المال البشري فإن النقص في أحد هذه المكونات يمكن تعويضه بالاستثمار في مكون آخر من تلك المكونات. ومن ثم فإن الاستثمار في البشر بقدر ما هو مهم في الدول المتقدمة إلا أنه يعد الحل الأساسي بالنسبة إلى المجتمعات التي تعاني من الندرة في الثروة المادية والمواد الخام. ويتعاضد دور العنصر البشري والرأس مال الفكري/الاجتماعي/البشري في عصر المابعد -صناعة/حدثة- حيث المعلوماتية والاقتصاد القائم على المعرفة التي تعتمد على الرأس مال الفكري في تحقيق القيمة المضافة، والتربية والتعليم المتماهية مع التدريب تسهم إسهاما رئيسا في تكوين الرأس مال البشري الذي يسهم بدوره في تقليل الفجوة بين التخلف والتقدم

أو بين من يملك المعرفة ومن لا يملكها فيما يعرف الآن بالفجوة الرقمية. هذه الأخيرة يعاني من اتساعها كثير من الدول النامية والعربية نتيجة التغيرات المتسارعة في شتى المجالات في سياق العولمة وعصر ما بعد الصناعة/الحداثة، حيث تضعف قدرة المجتمعات على تلبية الاحتياجات المجتمعية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. ويزداد الأمر صعوبة في سياق القرية الكونية التي يتطلب الوجود الفاعل فيها كفايات مختلفة عن الكفايات التي كان يكونها البراديم paradigm التربوي القديم، بعد أن أصبحت الدول سماواتها مكشوفة، وأساليب الضبط الاجتماعي فيها غير فعالة، بفعل تقانات الاتصال والمعلومات الحديثة، وأصبحت الكفايات والمهام والوظائف التي تتطلبها الأسواق سريعة التغير ومفتوحة لكيانات متعددة ومتعددة الجنسيات. وبالتالي أصبحت الدول ومؤسساتها ومواطنيها معرضين للتهميش في الكوكب لضعف كفاياتهم في مواجهة كافة التغيرات المجتمعية المتماهية مع التغيرات الكوكبية، نتيجة ضعف فاعلية مؤسسات التربية والتكوين النمطية في تمكين منسوبيها من مفاتيح القوة في ذلك العصر وهي المعرفة العلمية الفائقة القابلة للتطبيق.

ومن نافلة القول إن المشكلات والتغيرات في كافة المجالات باتت تحتاج إلى طرائق ومناهج ومقاربات جديدة تراعي التعقد في الظواهر والمشكلات والاحتياجات سريعة التغير التي يتماهى فيها المجتمعي مع العالمي كالتلوث والجرائم المنظمة، والإرهاب، والفساد، وانتشار الفيروسات، وجنون وأنانية بعض البشر التي جعلت البقر يجن وجعلت الطيور والحيوانات- مصدر غذاء البشر- مصدرا لهلاكه. فكل هذه المشاكل وغيرها ما هي إلا- في بداية الأمر ونهايته- نتاج تكوين فكري أسهمت فيه المؤسسات التعليمية بقدر ما أسهمت في تحقيق إنجازات غير مسبقة للبشرية في إطار التنمية العقلية المعرفية التي فجرت ثورة العقل في المجالات العلمية والتكنولوجية الحديثة بدءًا من غزو الفضاء، ومرورا بالاكتشافات المتعلقة بالهندسة الوراثية والخلايا الجذعية وتقانات الاتصال والمعلومات الحديثة مما جعل العلم ينطلق في قفزات تتجاوز خاصية التراكم.

وبالتالي يمكن الإدعاء بأن مستقبل المجتمعات بصفة عامة والعربية منها بصفة خاصة سوف تتأثر بفلسفات ونوعية ونمط مؤسسات التكوين والتعليم والتدريب فيها، ومن يريد تنمية الرأسمال البشري في هذا العصر لابد له من سياق مجتمعي قائم على الثقة في النفس حيث تدار مؤسساته ومعرفته بالقيم ومن ثم تصبح (الإدارة تشاركية أفقية)، وبعيدة عن هرمية تايلور وفقا لما نادى به بعض

المشاركين في المؤتمر العالمي الخاص بتنمية الموارد البشرية المنعقد في أغسطس ٢٠٠٧ في كوريا.

لذلك سوف تعتمد المقاربة الحالية على الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة (٢)، وعلى (منهجية التعقد) المؤسسة على نظرية الكارثة، ونظرية الفوضى، ومدخل النظم، والسيبرنطيقا. وهذه المنهجية موجهة بالمنطق الضبابي fuzzy logic الذي يتعامل مع التناقضات وعدم اليقين وعدم القطعية في الأحكام عند اتخاذ القرارات (٣).

٢. المشهد التربوي الحالي:

يتبلور المشهد فيما يلي:

يمثل التحاق الملايين بمراحل التعليم ويتخرج آخرون وتحتل مصر في أحدث إحصاء المرتبة ١١٨ في التنافسية، ومن الدول الثلاث الأخيرة في جودة التعليم. لقد نجحت المجتمعات المتقدمة في توفير بيئة ومؤسسات تعليمية تنمي العقل والذكاء الإنساني مما عظم من سلطان العقل على البيئة التي كاد أن يدمرها، في الوقت الذي أنتج فيه تقانات الذكاء الاصطناعي وطور الأسلحة النووية والكيمائية والبيولوجية معتمدا على التقدم التقني المدفوع بالعلوم التي تؤدي إلى تحقيق وفرة ويسر من منظور اقتصادي. فقد كان اهتمام مؤسسات التعليم بتنمية المهارات المكونة للفنيين المتكئين من تحقيق الوفرة الاقتصادية وتلبية احتياجات سوق العمل من خلال التركيز على العلوم والرياضيات التي أسهمت في إطلاق الأقمار الصناعية مع الاهتمام بالعلوم التطبيقية والتدريب على القيام بأعمال فنية جزئية محددة. إلا أنه صاحب هذا الاهتمام ضعف الاهتمام بالأصول الفكرية الفلسفية الكامنة فيما وراء تلك الأنشطة التعليمية والتدريبية و ضعف الاهتمام بالتربية الأخلاقية والوجدانية، وتركيز عمليات ضمان جودة العملية التعليمية على ما هو كمي وشكلي من المعايير أكثر من الاهتمام بالمكونات الشخصية الوجدانية والأخلاقية والإبداعية للمتعلم والمعلم في وجود ازدواجية في أنماط البنى التعليمية تدعم التفاوت الثقافي والاجتماعي. ونجحت المؤسسات التعليمية في تنمية القدرات العقلية المعرفية بالتركيز على مكون رئيس من الشخصية وهو العقل الذي نجح بدوره في تحقيق الأرباح وإقامة الجسور التي لا تنهار في حين فشل صاحبه في إقامة العلاقات الجيدة بين بني البشر. هذا وقد

تتناقضت الدول النامية مع هذا الاتجاه إذ أنها اهتمت ببعض القدرات العقلية وفي مقدمتها القدرة على التذكر في ظل وفرة من التقانات التي أصبحت تقوم بعمليات استرجاع المعلومات وتخزينها. أما عالميا فالاهتمام كان بمعدلات النمو الاقتصادي أكثر من العدل وإسعاد البشر، وأيضا بإنتاج تقانات كثيفة المعرفة تحاكي الجهاز العصبي والمخ البشري، وتيسر طرائق التعلم في تحد للمؤسسات التعليمية والتدريبية التقليدية التي لم تعد المصدر الوحيد للمعرفة.

وبالتالي، أصبحت منظومة التعليم مطالبة بإعادة النظر في فلسفات وغايات واستراتيجيات التعليم المقدم للصغار والكبار، الجامعي وقبل الجامعي، إلى جانب النظر إلى إنسان القرن الحادي والعشرين باعتباره وحدة إنتاجية اجتماعية متكاملة متعددة القدرات والمهارات والذكاءات. وبالتالي، أصبح الفكر التربوي مطالبا ببراهيم جديد يواكب التغيرات المتسارعة في شتى المجالات، وتأتي أهمية التعليم الثانوي باعتباره حلقة وسطى في الهيكل والمحتوى- نالية للتعليم الأساسي وسابقة وممهدة للتعليم ولسوق العمل في بعض الدول. كما أن معظم جمهور تلك المؤسسة من المراهقين الذين يسهل استقطابهم في سلوكيات قد تضرهم وتضر مجتمعاتهم، ومع ذلك تشير بعض التقارير الصادرة من اليونسكو إلى تناقص أعداد خريجي التعليم الثانوي في الالتحاق بالتعليم الجامعي على الرغم من أن كثير من بنى التعليم الثانوي العام مصاغة لتحضير الطلاب للتعليم العالي، بالإضافة للفشل النسبي في الاستجابة للحاجات الاجتماعية والمعيشية لأغلبية الخريجين حيث إنه في عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ كانت نسبة الانخراط العام في التعليم الثانوي في الدول العربية ٦٣.٧ % في الثانوي، و٢٢% في العالي، وبلغت نسبة القيد الإجمالية ٦٨% وفقا لإحصاءات ٢٠١١، والالتحاق بالتعليم العالي ٢٢% عام ٢٠٠٨. ووجود نسبة كبيرة غير مؤهلة للالتحاق بالتعليم العالي أو الالتحاق بسوق العمل نتيجة لضعف مهاراتهم ومعارفهم وتكويناتهم الشخصية (٤)، مما يشير إلى ضعف الكفاية الداخلية والخارجية لنظم التعليم الثانوي صاحبه توظيف غير كفء للميزانيات وتفجر الأزمة البنوية لتلك المرحلة التي يتنازعها اتجاهان. الأول يراها عامة وممهدة للتعليم العالي، والآخر يراها فنية عملية للإعداد لسوق العمل وعلى مؤسسات التعليم أن تكيف برامجها وأعداد الطلاب لتحقيق ذلك الهدف بغض النظر عن مدى تقدم أو تخلف أو تغير السوق مع اختزال وظيفة التعليم في الوظيفة الاقتصادية بدون الاستفاضة في الحديث عن الوظائف الاجتماعية والأخلاقية والسياسية. وبالتالي، نشأت الازدواجية في الرؤية لتلك المرحلة، ولكن

مع تسارع اختصار المسافات بين الاكتشافات العلمية وتطبيقاتها، وسقوط الحواجز بين العلم والتكنولوجيا نشأ اتجاه يرى أن التعليم حق للجميع في التنمية المتكاملة للإنسان ومن ثم يجب أن تكون المدرسة الثانوية موحدة تتكامل فيها المعرفة النظرية مع التطبيقات العملية مما يقضي على الازدواجية الاجتماعية والثقافية ويستقيم فيها منطق العلم الذي يؤكد على وحدة وتكامل المعرفة والمزاوجة بين العلم والتطبيق العملي للعلم (التكنولوجيا) على غرار المدرسة البوليتكنيكية التي كانت سائدة في المعسكر الاشتراكي في القرن العشرين وعلى غرار المدرسة الشاملة في إنجلترا التي يتبناها حزب العمال لأسباب أيديولوجية تقرب بين الشرائح الاجتماعية.

في الوقت الذي انتشر فيه اتجاه يرى ضرورة وجود نمط وبنية للتعليم الثانوي من أجل الاقتصاد والعمل إلى جانب مدرسة عامة ممهدة للتعليم العالي لذوي القدرة على مواصلة التعليم، أثبت التطبيق العملي أن المدرسة العامة لم تكن متاحة لجميع شرائح المجتمع وكانت تقوم على منطق الاصطفاء والاستبعاد، وفقا لدراسات باسرون واستبلي وبوردييه ولم يختلف الأمر كثيرا في معظم الدراسات في الدول العربية. وقد ازداد الأمر تعقيدا في سياق العولمة من الناحية التربوية والفنية لتحديد نوعية ونمط التعليم الثانوي، حيث يقع بين مرحلة ابتدائية تعنى بإكساب الأطفال المهارات والمعارف الأولية ومرحلة التعليم العالي التي تزود الطلاب بمعرفة متخصصة لمنسوبيها المتأثرين بطرائق التكوين واستراتيجياته السائدة في المرحلة الابتدائية/الأساسية، في الوقت الذي تتأثر فيه منظومة التعليم العالي بنوعية تكوين خريجي المدرسة الثانوية، وبالتالي يصعب التطوير لمرحلة تعليمية بدون رؤى واستراتيجيات وخطط كلية وشاملة مرتبطة بمنظومة التعليم بمختلف مراحله والمرتبطة بدوره بأهداف التنمية المستدامة في المجتمع المتماهية مع التغيرات والتوجهات التي تحدث على مستوى العالم المعولم.

٣. المشكلة:

تدعم الازدواجية التفاوت الطبقي والثقافي وتعيد إنتاج العلاقات الاجتماعية (تعليم فني أو ديني للفقراء) وتعليم نظري يتدرج وفق تدرج الشرائح الاجتماعية حكومي/خاص، حكومي/عربي/حكومي وخاص لغات/أجنبي/محلي.

تسود حالة من عدم الرضا عن منظومة التعليم من المتعلمين والمعلمين والفاعلين في مجال الإنتاج والخدمات.

لا يتوافق البراديم التربوي الحالي مع التغيرات الحالية، والدليل على ذلك الترتيب المتأخر للعرب ومصر بصفة خاصة في تقارير التنمية، ودليل الإبداع، والتنافسية، وجودة التعليم، ودليل اقتصاد المعرفة، مع الإخفاق في القيام بالوظائف الاقتصادية والسياسية والأخلاقية والاجتماعية والنفسية والبيئية للتربية.

٤. ما وراء الإشكالية(٥):

إذا كانت الحادثة قد أطلقت العنان للعقل والتربية العقلية وخلصت العقل من الفكر الأسطوري من خلال العلم التجريبي الذي لا يعترف بما هو مجاوز للطبيعة، وبالتالي أنجزت إنتاجا صناعيا (يزاوج بين العلم وتطبيقاته) يعتمد على مؤسسات إنتاجية وتعليمية ضخمة في بنيتها ومنسوبيها، ووسائل اتصال ومعلومات جماهيرية، وأنتجت وفرة اقتصادية لبعض المجتمعات وبعض الشرائح الاجتماعية، فإن الغالبية من تعداد سكان العالم - تقديرياً ٨٠% - لا تزال تعيش بعيدا عن التقدم التقني، وتعيش في مجتمع ما قبل حديثي. لهذا ظهرت دعوات مناهضة لقيم الرأسمالية الطفيلية المتوحشة، وإذا كان كلينتون قد اقترح طريقا ثالثا وبنفس المنطق حاول أوباما التآليف بين القيم الرأسمالية وقيم العدالة الاجتماعية من خلال الاهتمام بقضايا التعليم والصحة لجميع الأمريكيين، فإننا نجد الرفض لتلك الرأسمالية التي لا تراعي البعد الإنساني الاجتماعي والتركيز على الجانب الاقتصادي القائم على العلوم التطبيقية مع تهميش العلوم الإنسانية والتربية الأخلاقية والوجدانية، والاهتمام بالذكاءات العقلية وتهميش عمليات تنمية الذكاء الوجداني، مما أفرز اتجاهات ورؤى تدعو للتفكير والتبشير بمجتمع المابعد (ما بعد الحادثة، ما بعد البنيوية، ما بعد الذكورية). وبالتالي، مجد (هيدجر) الماضي الذي يحمل قيم الصدق والأصالة، وانتقد (هيرماس وفوكو) الأسس الاجتماعية والأيدولوجية للمجتمعات الاستهلاكية، بل إن (نيتشه) نادى بأد قيم المنفعة والمنطق التحليلي وأخلاقيات الحق، وانتقد (سارتر) فكرة العقل الجمعي القائلة لذاتية الفرد حتى أن الآخر عنده هو الجحيم، وهذا يؤدي إلى رفض هيمنة مؤسسات الضبط الاجتماعي على الفرد مثل المدرسة. وقد وصل هذا الاتجاه إلى الدعوة إلى تفكيك المؤسسات وإقامة مجتمع بلا مدارس مثل (إفان إليتش، وريمر) بل إن البعض يعتبر ثورة الشباب في الستينيات وحركات (الهيبيز) دليلا على تنامي

الرفض لصرامة المجتمع الحداثي ومدنيته وآلياته التنظيمية والتكنولوجية القائمة على الاستغلال والتغريب ووأد ما هو وجداني وأخلاقي لصالح العقل النفعي الذي يفرق بين مصالح الشرائح الاجتماعية.

وقد امتد هذا التوجه إلى الفكر العربي وخاصة دعاة الوضعية المنطقية مثل زكي نجيب محمود في كتابه أيام في أمريكا حيث يقول (كل ماعدا وجودي الشخصي شبح ليس له وجود أمة، دولة...) فالوجود الحقيقي عنده وجود الذاتية والفردية، اتفاقا مع مذهب عبدالرحمن بدوي الوجودي. وبالتالي جاءت ما بعد الحداثة الرافضة لصرامة العقل حيث تعيده لمكانته بمصالحته مع الذات، وتعيد لفكر التنوير أصالته بعد أن أنقضت عليه الفردية والبرجماتية، وتبشر بمجتمع معلوماتي مبرمج/ ما بعد تكنولوجي يؤسس لديمقراطية المعرفة التي تتحول إلى ديمقراطية سياسية واجتماعية. وهذا يعني أن الحداثة ترتبط بما بعد الحداثة بعلاقات تتسم بالتجاوز والتجاوز في نفس الوقت، مثل الدعوات التي تدعو لإنقاذ المؤسسية ومؤسسات الدولة الحداثية الرسمية مع مؤسسات المجتمع المدني، والاتجاهات التي تدعو إلى تكامل مؤسسات التعليم النظامي النمطي formal education مع مؤسسات التعليم غير النظامي non formal education المرنة في أهدافها وبنيتها ومحتواها وطرانقها والاستعانة بالتقانة التي تيسر التعلم من بعد، وبعض التوجهات المطالبة بالتجديد والإصلاح والتطوير التربوي.

ومع تنامي آليات العولمة التي توجهها مصالح الشركات متعددة ومتعدية الجنسيات، تنامت الدعوات لإعادة التكيف الهيكلي في معظم القطاعات الإنتاجية والخدمية، بل إن الأمر امتد إلى المؤسسة الأسرة-الحداثية، والمقابل حداثي-منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين وخاصة المؤتمر العالمي للسكان الذي أوصى بإعادة هيكلة مؤسسة الأسرة. وإذا كانت حركات وآليات وأيديولوجيات التفكيك تقوض من الأعمدة التي تقوم عليها الدول القومية لصالح المبادرات الفردية والمشروع الخاص والشركات متعددة القوميات، فإنها بقدر ما يتم تفكيك مؤسساتها، يتم تنامي قوة ومصالح الشركات متعددة الجنسيات التي ترتبط مصالحها بمصالح بعض الشرائح الاجتماعية داخل المجتمعات التي تتبنى الترويج لآليات التفكيك وإعادة الهيكلة. غير أن دعاوى التفكيك التي تتطلب إحداث تغييرات جذرية في الأسس التي تقوم عليها المؤسسات شملت مجالات عديدة ولم تقف عند حد المؤسسات الصناعية والمالية والتجارية، بل امتدت إلى الفكر التربوي العالمي

والعربي حيث بدأ الحديث عن التغيير التربوي والهندرة أو إعادة هندسة العمليات، وأصبح الفكر التربوي يتنازع تياران: الأول يتمسك بالمشروع الحدائي الذي يقوم على قوة الدولة ومؤسساتها مع إدخال بعض التعديلات الجزئية الخاصة بمرحلة تعليمية، أو بتعديل أو تغيير جزئي في مكون من مكونات المنظومة التعليمية بدون تعديلات جذرية للأسس التي تقوم عليها المنظومة أو إدخال تقانات ميسرة لعملية التعلم داخل المؤسسات التعليمية، ودعوات التكامل بين مؤسسات التعليم النظامي وغير النظامي، وصولاً إلى حركة الكفايات المرتبطة بحركة الاعتماد الأكاديمي للمؤسسات التعليمية التي تلتزم بمجموعة من المعايير المؤسسية للحكم على الأداء وتوجيهه وضمان جودته، مع الأخذ في الاعتبار مقولات الفوضى الخلاقة-المدمرة للدولة القومية الحدائية-والمقولات والحركات الداعمة للشرق الأوسط الجديد المؤسس على دويلات تحت دعاوى عرقية ودينية لخدمة من يهيمنون على طرائق عسكرة العولمة وصولاً إلى آليات الحرب بالوكالة، واستخدام الفقراء-فكرياً ومادياً- في الاقتتال على أرض وطنهم الذين لن يجدون غيره.

أما التيار الثاني فإنه يرى أن المؤسسة الحجرية (المدرسة) سوف تصبح من مخلفات الماضي في نهاية هذا القرن وسوف يحل بدلاً منها مدارس وشبكات وبنى تعليمية بلا جدران، تتجاوز حدود وإيديولوجيات وعقائد الدول مثل الشركات الاقتصادية عابرة القوميات، وتتسم هذه البنى بالمرونة والبعد عن نمطية المؤسسة التعليمية التقليدية. كما أنها لديها القدرة على متابعة التراكم المعرفي المتسارع التغير في شتى المجالات، وتعتمد على التوجيه الذاتي لعملية التعلم من قبل المتعلم الحر في اختياراته ضمن سياق ديمقراطية المعرفة حيث تتعدد مصادر التعلم والمعرفة.

وإذا كانت المؤسسة الخائلية/الاقتراضية/الالكترونية هي مدرسة وجامعة المستقبل، فإن هذا يعني (أن المستقبل أصبح حاضراً) فالمدارس والصفوف والجامعات الاقتراضية متواجدة Online مثل البنوك بلا صرافين المتواجدة في أنحاء كثيرة من العالم العربي. وتقدم بعض تلك البنى التعليمية التعليم عبر الثقافي الذي يقدم معظمه باللغة الإنجليزية مما ييسر عمل الشركات متعددة الجنسيات اقتصادياً كما ييسر عمل البرامج التي تستهدف تكوين إنسان كوكبي/عولمي يفكر وينتمي إلى الكوكب الأرضي ويتحدث باللغة المهيمنة عالمياً/الإنجليزية بغض النظر عن لغته الأصلية باعتبارها المكون الرئيس للهوية. وهذا الأسلوب قد يؤدي إلى طمس الهويات واللغات المكونة لتلك الهويات، وكانت فرنسا من أكثر الدول

التي حرصت على أن تستثنى لغتها وثقافتها عند التوقيع على اتفاقيات الجات والتريس، وما زالت تقارير اليونسكو تتحدث عن الاختفاء المتسارع لبعض اللغات المحلية الشفاهية في بعض دول العالم نتيجة آليات العولمة وفي مقدمتها الإنترنت الذي تحتل فيه اللغة الإنجليزية المكانة الأولى المهيمنة على ما يقدم من معارف ومعلومات في شتى المجالات. وربما ينسحب هذا على اللغات المكتوبة في المستقبل، ومنها اللغة العربية التي تحتل مكانة ضعيفة على الشبكات الإلكترونية.

٤. الاحتياجات المجتمعية الآنية والمستقبلية:

٤. ١. الاحتياجات لمواجهة التحديات والمخاطر:

أكدت معظم الدراسات أن التغير المتسارع في المهن والوظائف الجديدة التي استحدثت فيما بين عام ١٩٨٤ وعام ٢٠٠٥ تحتاج إلى نوع من التعليم يتسم بالعمق غير الموجود في التعليم النظامي الحالي، حيث تطلبت الأعمال والوظائف فيما بين ١٩٧٠ و ١٩٩٠، مهارات فكرية بنسبة ١١%، وزاد عدد الوظائف التي تحتاج إلى مهارات شخصية بنسبة ١٩%، وانخفض عدد الوظائف التي تحتاج إلى مهارات حركية بنسبة ٤.٥%، وأصبح أكثر من ٧٠% من الوظائف الإدارية والقيادية تتطلب إتقان مهارات استخدام الكمبيوتر، وازدادت العلاقة الموجبة بين التعليم والأجر، ذلك لأن كل سنة إضافية يمضيها الفرد في التعليم تزيد من أجره بنسبة ٥ إلى ١٥% من إجمالي دخل الفرد طوال حياته، ومن نافلة القول إن هذا المشهد يترك تأثيره على فلسفات واستراتيجيات وبنية مؤسسات التعليم والتكوين العربية، بل وعلى البراديم الموجه لمنظومة التعليم (٦).

وإذا كانت معايير الجودة الشاملة تستهدف رضا العميل فإننا نجد ضعف الرضا عن التعليم ومخرجاته بصفة دائمة على المستوى العالمي وعلى المستوى العربي نتيجة تعدد العملاء (الطالب، ولي الأمر، وأولي الأمر قادة الدول، وأصحاب الأعمال) ونتيجة التغيرات العالمية العولمية المتسارعة التي تفرض تحديات تتطلب مواجهتها إصلاحات وتجديدات في المنظومة التعليمية في بعض الأحيان وتتطلب إحداث تغييرات جذرية (هندرة)، إلى جانب هذا يأتي التهديد للهوية العربية في المقام الأول، وخاصة بعد انتشار منطق يرى أن الدول المتقدمة المهيمنة على مسار العولمة في الوقت الحالي تتحدث اللغة الإنجليزية باعتبارها لغة التواصل والعلم، ومن ثم يجب أن تصبح لغة التعليم الوطني هي اللغة

الإنجليزية، بدون أن نفرق بين ضرورة دراستها، وبين أن تصبح معظم المواد الدراسية باللغة الإنجليزية وعلاقة هذا باللغة المكونة لهوية الجيل القادم.

ومن جانب آخر نجد أن معظم المؤتمرات الخاصة بالتعليم الثانوي أكدت على أن هذا التعليم مأزوم، وتتعلق أزمته وفق رؤية خطة التعليم في الوطن العربي بعدم ملائمة البنية التحتية والافتقار إلى المعدات والمختبرات اللازمة، وضعف أداء الطلبة في العلوم والرياضيات واللغة، وضعف كفاية المدرسين وتأهيلهم. وإذا كانت نسبة الالتحاق تصل إلى ٧٠% فإنه يوجد تباين في مستويات الالتحاق في الأقطار العربية تتراوح بين ١٧% و ٩١%، بينما نجد المعدل العام في الدول الأوربية يقترب من ١٠٠%، وتتسم بنيته بالمنطوية وضعف التنوع وبالتالي لا يوفر فرص الاختيار لطلابه، مع ضعف المردود الكمي والكيفي وبالتالي الفشل النسبي في الإعداد لسوق العمل والالتحاق بالتعليم العالي، مع انصراف معظم الطلاب عن الالتحاق بالقسم العلمي، في الوقت الذي احتلت فيه الدول العربية المشتركة في الدراسة التقويمية للمستوى المعرفي العلمي timss ترتيبا متأخرا من بين ٣٨ دولة. أما فيما يتعلق بالمخاطر خارج منظومة التعليم فإنها تتجلى في ضعف تطور النشاط الاقتصادي حيث نجد السوق في بعض البلدان العربية يشهد عمالة الأميين وبطالة المتعلمين تعليما عاليا في تخصصات معاصرة، في الوقت الذي نجد تنوع هيكلي يأخذ الشكل الحداثي مع جيوب ما بعد وما قبل حداثية (٧).

وتشير الإحصاءات إلى أن التجارة البينية بين الدول العربية لا تتجاوز ١٠% مما يعني أن ٩٠% يتم من خلال موردين أجانب وبالتالي لا حاجة للخبرات الوطنية في الوقت الذي نجد فيه العالم لا يتجه نحو الاقتصاد الحقيقي القائم على الإنتاج الفعلي المعتمد على منتجين متخصصين متعلمين. فقد أصبح اقتصادا ماليا ورقيا رمزيا ظهرت آثاره في الأزمة المالية العالمية التي عصفت باقتصاد الدول المعولمة قبل أن ينتهي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. هذا ولا يزال الفكر التربوي العربي يعتمد على النصف الأيسر من المخ الذي يتعامل مع اليقيني والحرفي ويهمل النصف الأيمن الذي ينمي التفكير النقدي والإبداعي الذي يتعامل مع الضبابي والاحتمالي والوجداني، مما يساعد في فرز الصالح والطالح مما ينتجه العقل الجمعي الذي أسهمت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في بلورته (٨).

٤. ٢. تعظيم واستثمار الفرص لتلبية الاحتياجات المجتمعية:

تصطدم الجهود والمبادرات الإصلاحية في معظم الدول النامية بفكر الفقر، وفقر الفكر الذي يرجع عدم القدرة على تنفيذ المبادرات إلى نقص وفقر الموارد

للدول الفقيرة اقتصاديا، على الرغم من أن كثير من المبادرات تحتاج في تنفيذها على فكر إبداعي وعلى فاعلين مؤمنين بثقافة التميز والحد الأقصى للأداء نتيجة الوعي بمسؤوليتهم على تطوير مؤسساتهم ومجتمعاتهم، ونتيجة امتلاكهم الثقة في النفس والقدرة على الإنجاز. وربما تغيير الإطار التصوري الموجه للمنظومة التعليمية (البراديم) يمكن أن يحدث كثير من الإصلاحات ويقلل من الهدر وثقل الميزانيات. إذ يكون ذلك عبر إعادة النظر في بعض مكونات المنظومة، بل وهندسة المنظومة. فعلى سبيل المثال يمكن تقليل النفقات نتيجة إلغاء ما يسمى بالكتاب المقرر في كثير من المواد في بعض السنوات الدراسية، وخاصة مع التسليم بتعدد مصادر التعلم في الوقت الذي يتم فيه طباعة كتب للقراءة.

وربما تغيير الرؤية في تناول بعض القضايا يؤدي إلى تغيير الاستراتيجيات وعلى سبيل المثال تم بذل الجهد والوقت والأموال من أجل البحث في كيفية الموازنة بين مخرجات التعليم وأعداد الملتحقين بالمؤسسات التعليمية وفقا لاحتياجات سوق العمل، وفقا لمسلمات تحتاج إلى المراجعة منها تصور أن السوق ثابت والتعليم متغير وعلى المتغير أن يوائم عملياته مع ذلك الثابت، في الوقت الذي يتم اختزال وظيفة التعليم في الجانب الاقتصادي فقط على الرغم من أن المنهج المستتر في المدارس العربية يبدأ بجعل اليوم الدراسي يبدأ بالوظيفة السياسية وتحية العلم، ويتبعها بالوظيفة الأخلاقية والقانونية من خلال التوعية بالقواعد والتعميمات الأخلاقية والإدارية المنظمة لعمل المؤسسة، كما أن مؤيدي تلك الرؤية لا يحددون دائما نوعية الأعمال من خلال مصفوفة تحدد نوعية المهام والمهن التي يتطلبها السوق الحالي أو المستقبلي، وتحديد نوعية التأهيل والتعليم والتدريب الموائم للسوق العولمي المعلوماتي ما بعد الحداثي أو السوق ما قبل الحداثي الذي يتطلب الأداء العضلي ويقدر الأمي القيام به، والحديث عن كثرة أعداد المتعلمين نتيجة الزيادة السكانية ونتيجة إتباع الحكومات سياسات تؤكد على التعليم للجميع باعتباره حق إنساني، وهذه الأعداد وتلك الكثافة التي تحظى بها المؤسسات التعليمية قد تكون تشير إلى أن السوق نفسه يعاني من بعض المشكلات التي لا توفر فرص عمل كافية ومتنوعة، وإن العائد الاقتصادي غير قادر على توفير أبنية تستوعب الجميع، ولا يقر البعض بأن التعليم عالي الجودة قد أنتج تقانات أفرزت مهن لم تكن موجودة منذ سنوات قليلة تتعلق بإنتاج وصيانة وتطوير تقانات الاتصال والمعلومات الحديثة.

وعلى الرغم من أن الفكر التربوي يؤكد منذ أكثر من نصف قرن على أن التعليم والتعلم يجب أن يكون عن طريق حل المشكلات وليس الكتاب المقرر الذي يستهلك الكثير من مخصصات التعليم في كثير من الدول العربية. كما أن المحتوى التعليمي والوزن النسبي للمقررات يمكن تغييره بدون تعديل كبير في الميزانيات مثل إقرار مواد ببنية بدلا من المواد المنفصلة، والموازنة بين الاحتياجات الخاصة للطلاب العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة والاحتياجات الأكاديمية، وتعظيم استخدام الوقت، بل والصف والمبنى المدرسي، والاستفادة من تعدد مصادر التعلم. فتتسع أهداف وبرامج التعلم والتعليم لتنمية الذكاء الوجداني والقيم الأخلاقية بنفس القدر الذي يتم فيه تنمية الذكاءات العقلية المتعددة مما يقلل من فرص عنف و انحراف المراهقين والشباب داخل المدرسة وخارجها مما يقلل من الأعباء داخل المدرسة ويقلل من التكاليف المنظورة وغير المنظورة في معالجة انحراف الشباب.

وانطلاقا من أن التعليم مهنة وليس مهنة من لا مهنة له حيث إن كل مهنة لها المتخصصين فيها أكاديميا. يوجد في الدول العربية مؤسسات وكوادر مختصة ومخصصة في التربية والتعليم والتدريب يمكن الاستفادة من خبراتها المتراكمة في تطوير العملية التعليمية في التعليم الجامعي وقبل الجامعي و يأتي في مقدمتها كليات التربية بما تزخر به من أساتذة وخبراء يحملهم البعض مسؤولية ضعف جودة المخرجات والنواتج التعليمية، في الوقت الذي يمكن فيه أن نعتبرهم الفاعلين الرئيسيين في تحقيق الجودة الشاملة من خلال براديم معرفي تربوي مغاير يتساق مع التعقد والتسارع في مجالات المعرفة والحياة الاجتماعية وسوق العمل. ومع التسليم بالتبعية المتبادلة بين نواتج مرحلة التعليم قبل الجامعي وكليات التربية انطلاقا من أن مرحلة التعليم الأساسي تعنى بإكساب الأطفال المهارات الأساسية لاكتساب المعرفة وطرائق تطبيقها، فإن مرحلة التعليم العالي تعنى بتزويد الطلاب بالمعرفة المتخصصة، وتقديم كل جديد من المعرفة إلى المحتوى التعليمي لمنظومة التعليم الجامعي وقبل الجامعي. غير أن مؤسسات التعليم غير النظامي والشبكات الإلكترونية أضعفت من دور الجامعات ومراكز البحوث في احتكار المعرفة مما أثقل كاهل المدرسة الثانوية في عمليات تنظيم المعرفة واصطيادها وإنتاجها وتوظيفها. كما أصبح الطلاب معرضين للاستقطاب الفكري نتيجة تعدد مصادر المعرفة مما ضاعف من جهد المدارس في عمليات انخراط الطلاب في مجتمع المعرفة الجديدة بالمعرفة وخاصة المعرفة العلمية والتقنية، وضاعف الجهد في

عمليات اجتثاث جراثومة الدوجماطيقية. وبالرغم من الجهود المبذولة لمطابقة النواتج التعليمية التعليمية مع المواصفات والمعايير التي تستهدف تحقيق الجودة الشاملة، فإن تكوين مواطن كوكبي مبدع منتمي لمجتمعه ومنفتح العقل والطبع ومتعدد القدرات لمواجهة التغيرات المتسارعة في سوق العمل وفي كافة جوانب الحياة أمر أساسي(٩).

وإذا كان التقسيم الدولي للعمل في سياق مجتمعات المابعد (ما بعد الصناعة/ ما بعد الحداثة) حيث الإنتاج الكثيف المعرفة يتطلب خريج متعدد القدرات بمثابة وحدة إنتاجية متكاملة لديه القابلية للتعلم المستمر مدى الحياة، فإن التقارير الدولية وتقارير التنمية الإنسانية تشير إلى قصور في منظومة التعليم الجامعي وقبل الجامعي. هذا القصور أبعد الطالب/الخريج عن الوصول إلى مرحلة التميز التي تسهم في رفع القدرات التنافسية في السوق المعولم. وأصبحت المجتمعات مطالبة بتغيير ذهنياتها وسياساتها لتضع التعليم عال الجودة في بؤرة أولوياتها. ويزداد دور الجامعات العربية أهمية في مواجهة هذه التحديات، ذلك لأن عملها الأساسي هو إعداد وتنمية القدرات والطاقات البشرية المؤهلة لتنمية المجتمع من خلال التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع. كما توجد بين الجامعات بصفة عامة و كليات التربية بصفة خاصة ومنظومة التعليم قبل الجامعي تبعية متبادلة حيث تعد الأولى القائمين على شؤون مهنة التعليم من معلمين ومدراء منظومة التعليم قبل الجامعي الذين هم في نفس الوقت خريجي منظومة التعليم قبل الجامعي، وهذا يعني ضرورة أعمال مبادئ التشاركية والتعاقد المؤسسي في عمليات إدارة المعرفة من أجل تطوير وإصلاح المنظومة التعليمية من خلال تحقيق وضمان الجودة الشاملة باعتبارها معيارا للتميز لترقية وتعظيم القدرات التنافسية لمجتمعاتنا العربية. وإذا كانت جودة المنتج تعني صلاحيته للاستخدام الذي يرضي العميل، فإن عميل المنظومة التعليمية متعدد المطالب حيث إن العميل هنا يشمل كافة الفاعلين في المجتمع وخاصة الطلاب، وأولياء أمور، ورجال السياسة والاقتصاد والتربية. وبالتالي فإن متطلبات ومميزات النواتج والمخرجات التعليمية قد تختلف باختلاف رؤى ومصالح هؤلاء، ويمكن للجامعة التي تجمع في بنيتها كافة التخصصات أن تقدم معايير ونظم تحقق الجودة وتتأكد منها وتضمنها وتطورها في نفس الوقت متساوقة مع التغيرات المحلية والعالمية.

وإذا كان معظم المصلحين والقادة الذين غيروا العالم لم يتخصصوا في العلوم التربوية، فإن التعليم لم يعد مهنة من لا مهنة له مع بدايات العصر الصناعي الحداثي حيث الإنتاج الكبير الذي تطلب تقسيم العمل الذي فرض بدوره التخصصات المهنية المعتمدة على التخصصات العلمية الدقيقة. كما أصبح التعليم مهنة تعتمد على مجموعة من العلوم والمعارف والمهارات المتخصصة تقدمها مؤسسات متخصصة في التربية والتعليم يتبعها تطبيق عملي للعلوم التربوية مع وجود تنظيم مهني، ودستور أخلاقي ينظم عمل تلك المؤسسات ويضمن حقوق منسوبي هذه المهنة، ويمنحهم الترخيص والشهادات التي تخول لهم ممارسة المهنة.

وإذا كانت كليات التربية تمتلك الخبرة التربوية وتقدمها بطريقة مؤسسية، فإنها تملك القدرة على تحديد من يستحق (الترخيص) لمزاولة مهنة التعليم بعد فترة إعداد وتدريب وتأهيل من خلال المسار الذي تتكامل فيه المعرفة والمهارات التخصصية والتربوية (اتساقاً مع مبدأ وحدة وتكامل المعرفة)، أو من خلال المسار التتابعي، وفي جميع الأحوال تظل الكليات -كمؤسسات- مسؤولة بالتعاون مع الوزارات المعنية عن متابعة وتطوير أداء المعلمين.

ويبدو أننا مازلنا في حاجة إلى أن نؤكد على أن التطوير أو التغيير أو الإصلاح أو التجديد التربوي يحتاج إلى فاعلين لديهم الخبرة والمعرفة و على وعي بفلسفة ورؤية ورسالة التعليم ويعملون في الميدان لتنفيذ تلك الرسالة، وبالتالي فإن المعلم هو الحجر العثرة أو الميسرة والمنفذة والمحقة لرسالة المؤسسة التعليمية، إلى الدرجة التي جعلته استراتيجية التعليم الأمريكي الخاصة بالعقد الأول من الألفية الثالثة هو الأساس في تحقيق غاياتهم، وربما هذا جعلنا نعتقد في أن مصائر المجتمعات ترتبط ارتباطاً حتمياً بنوعية معلميهما ورؤاهم لأنفسهم ولمجتمعاتهم وللعالم. وإذا كانت عملية إعداد المعلمين تقع على عاتق كليات التربية، فإن تلك الكليات تحتوي على المئات من رسائل الماجستير والدكتوراه والبحوث والدراسات التربوية التي تتناول قضايا التطوير والإصلاح التربوي تنتظر صانعي القرار التربوي لتقديمها لمتخذي القرار، ويمكن للمؤسسات الدولية والإقليمية والعربية أن تؤسس على نتائجها وتوجهاتها مشاريعها وخططها التربوية. ويأتي في مقدمة تلك المؤسسات بيت الخبرة التربوي العربي (الألكسو) الذي يزخر بالعديد من استراتيجيات وخطط وبرامج التطوير التربوي التي تنتظر التنفيذ أو الاسترشاد بها. ومن أهم مميزات تلك المنظمة انتمائها وتمثيلها لكافة الدول العربية وتعاملها مع

كافة الهيئات والمؤسسات الدولية والعربية، وبالتالي فهي قادرة على المحافظة على الهوية العربية وتجديدها وتكوين مواطن منتمي لعروبتّه ومنفتح على الآخرين ومشارك معهم في استدامة التنمية كوكيبا ومحليا بدون الذوبان في الآخر أو البعد عنه، بل إن الدور يتعاظم في ظل التكتلات والاستقطابات الحادثة في سياق العالم الكوكبي.

ومن جهة ثانية فإن من أهم نقاط القوة والفرص التي يمكن أن يؤسس عليها المخطط التربوي عمليات تطوير منظومة التعليم الثانوي، والتي أكدت عليها خطة تطوير التعليم في الوطن العربي. ف ٩٠% من التعليم الثانوي تابع للدولة وعام ويتيح فرص التعليم للجميع، بل إن نسبة التحاق الإناث بتلك المرحلة تفوق الذكور، وهذا يشكل مادة خام لتكوين رأسمال بشري /اجتماعي/فكري يمكن أن يتحول إلى رأسمال مادي إذا تم تطبيق استراتيجيات وخطط تستهدف تحقيق أعلى قيمة مضافة من خلال تمكين ثروتها البشرية الفكرية والسلوك المحقق لتلك الغاية. وإذا كانت الألكسو تعقد مؤتمرات سنوية للمسؤولين عن اتخاذ القرارات التربوية في جميع الأقطار العربية لتلك المرحلة، فإنه يمكن الاستعانة بما تصدره الألكسو من وثائق وخطط لصناعة واتخاذ قرارات تجعل من مخرجات ونواتج التعليم الثانوي الكتلة الحرجة التي تؤدي إلى النقلة الكيفية في التعليم العربي الذي يؤدي بدوره إلى إحداث نقلة نوعية في العالم العربي في مختلف المجالات والقطاعات الإنتاجية والخدمية، ذلك لأن نواتج ومخرجات التعليم الثانوي هي أهم مدخلات التعليم العالي وسوق العمل.

٥. مقاربات وتصورات تطوير التعليم الثانوي لتلبية الاحتياجات المجتمعية:

تعددت استراتيجيات وخطط ونماذج وتجارب التطوير واختلفت باختلاف الدول منذ النصف الثاني من القرن العشرين وحتى الآن، بدءا من المدارس الثانوية التي تتزاج فيها المعرفة النظرية مع التطبيقات العملية مثل الشاملة، والبولتكنيكية. وتعددت الصيغ مثل المدرسة الفاعلة، والمدرسة المنتجة، ثم المدرسة الذكية أو الإبداعية smart school التي تستخدم تقانات الاتصال والمعلومات الحديثة في العملية التعليمية مع انفتاحها على المجتمع (وهذا المصطلح يشير إلى مجموعة من الاختصاصات timed, realistic, specific measurable, achievable, محددة، وقابلة للقياس، ويمكنها تحقيق الإنجازات، وواقعية، ولها ترتيب زمني). و قد حاولت بعض الدول العربية تجريب بعض هذه الصيغ ولكن لم تستمر تلك

التجارب، ومازال بعضها في إطار التجريب، ومازالت محاولات التجديد والإصلاح والتطوير والتغيير سائدة في معظم الدول العالم، ولذلك سوف يتم انتقاء رؤى واستراتيجيات الدول ذات العملات المهيمنة على العالم (الدولار، واليورو) نظرا للعلاقة التبادلية بين منظومة (التعليم والتنمية) هذه العلاقة أكد عليها وزراء التربية والوزراء المسؤولين عن التخطيط الاقتصادي بدءا من مؤتمرهم الثالث عام ١٩٧٠، وفي مؤتمرهم الرابع والخامس، حيث كان يتم التأكيد على إدماج خطط التعليم ضمن خطط التنمية، وربما كانت دراسات وبحوث شولتز وستروملين في النصف الثاني من القرن العشرين حافزا للتربوين على التأكيد على أن إتاحة فرص التعليم للجميع وتحسين نوعية التعليم تؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، وأن التعليم عملية استثمارية ومكونة لرأس المال البشري /الاجتماعي/الفكري الذي يعد بمثابة ثروة لا تتضب (١٠).

٥. ١. دولة (الدولار) الولايات المتحدة الأمريكية:

تتضمن استراتيجية التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الأهداف المؤهلة للدخول الفاعل إلى القرن الحادي والعشرين منها: أن يصبح طلبة الولايات المتحدة الأوائل في العالم فيما يخص الإنجاز في العلوم والرياضيات، وأن يمتلك كل أمريكي راشد للمعرفة والمهارات اللازمة للمنافسة في الاقتصاد العالمي وممارسة الحقوق والمسؤوليات المؤهلة للمواطنة، أن يقدر كل طالب على استعمال عقله بطريقة جيدة مزودا بتعلم أكثر وتوظيف منتج يناسب اقتصاد العصر، أن يكون لدى الطلبة وطنية مسؤولة ممتلكين الكفايات اللازمة لإتقان اللغة الإنجليزية، والرياضيات والعلوم، والجغرافيا، والتاريخ، حيث ترتفع نسب إنجاز الطلاب وترتفع نسبة التخرج من التعليم الثانوي إلى ٩٥% على الأقل، أن يكونوا مزودين بمعرفة عن الإرث الثقافي للولايات المتحدة والمجتمع العالمي، وأن ترتفع نسب القادرين منهم على حل المشكلات، والعقلنة، وتطبيق المعرفة، والتواصل مع الآخرين وامتلاك أكثر من لغة، وانخراطهم في أنشطة تعزز وطنيتهم ولديهم القناعة بمسؤوليتهم الشخصية لخدمة المجتمع .

ونصت الاستراتيجية على ما يلي: "إن تحسين إنجاز الطالب في المرحلة الابتدائية والمرحلة الثانوية لن يتطلب برنامجا وطنيا، بل يتطلب أن تستثمر الأمة في تطوير المهارات والمعرفة عند المعلمين، وكذا تجهيز المدارس بتكنولوجيا متطورة، ذلك لأن نوعية معلمينا وتعليمنا أساس تحقيق أهدافنا، وبالتالي يجب أن

يكون لدينا معلمين معدين بطريقة جيدة" (١١). وربما يتواكب هذا مع تقرير جاك ديلاور الصادر عن اليونسكو الخاص بأعمدة التربية في القرن الحادي والعشرين الذي يؤكد على أن تبني البرامج التربوية في العالم على الأعمدة التالية: (نتعلم لنعرف، ولنعمل، ولنكون، والعيش المشترك)، حيث التأكيد على المعرفة التي تجمع بين الثقافة الواسعة والتخصص الدقيق، والمزاوجة بين التعليم والتدريب، وحيث يتميز الإنتاج بالطابع الفكري وكثافة المعرفة وسرعة تغييرها هي والمهن والوظائف، وهذا يتطلب تمكين الدارسين من القدرة على الإبداع و التطبيق العملي للعلم و توجيه الأوامر للآلات مما يتطلب التدريب على العمل في فريق وفي الموقع، وتنمية القدرة على اتخاذ القرارات، وامتلاك روح المغامرة والمبادأة، و مهارات التفاوض، وتنمية الثقة في النفس والقدرة على الاستقلال الذاتي مع التمكن من مهارات وقيم العيش المشترك مما يتيح إنجاز المشروعات المشتركة مع الآخرين واحترام التعددية والتحليل المشترك لمخاطر المستقبل، وهذا يتطلب إعمال ثقافة التساؤل والحوار في كافة المؤسسات التعليمية المنتشرة في العالم تدعima لثقافة السلام التي تسلم بالمصير المشترك لسكان الكوكب (١٢).

٥. ٢. دول (اليورو) الاتحاد الأوروبي (١٣):

نظرا للتغيرات المتسارعة في كافة المجالات المعرفية والاجتماعية والاقتصادية، اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي في ٢١ ديسمبر ٢٠٠٨ توصية البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي التي تعنى بالكفاءات المفتاحية وتضمنها في استراتيجيات التربية والتكوين مدى الحياة، ومن بين هذه الكفاءات تعلم التعلم، والكفايات الاجتماعية والمدنية، وروح المبادرة، وهي كفاءات تنمي القدرات وتهيئ الاستعدادات لاستشراف واستكشاف التطورات المستقبلية في أسلوب الحياة وفي المهن، وهذا يتطلب توجيه تربوي مخطط يقوم على ثلاثة أبعاد مكونة للقدرة على التوجيه الذاتي مدى الحياة: الأولى معرفة المحيط الاقتصادي لاكتشاف المهن، والثانية تعرف نظم التربية لاكتشاف التكوينات والكفايات المطلوبة للأداءات التي تتطلبها الحياة الاجتماعية الاقتصادية، والثالثة معرفة كيفية التقييم الذاتي ومعرفة الذات والتمكين من تحديد نقاط القوة والضعف، ومعرفة القيم الموجهة لسلوك المتعلم، وهذه المكونات تسهم في تنمية حب الاستطلاع المستمر بطريقة نظامية لتنمية روح المبادرة لدى المتعلم. وهذا يتم من خلال ما يلي:

١. توعية الطلاب ومساعدتهم على اكتشاف الوسط التكنولوجي الاقتصادي المهني عن طريق الاحتكاك بمواقع العمل، حيث يتعرفون على المهن ومهام القيام بتلك المهن والكفايات والتكوينات اللازمة لأدائها.
 ٢. قضاء يوم في مؤسسة تكوينية بطريقة الزيارات الجماعية أو الفردية.
 ٣. مقابلات توجيه شخصية يقوم بها المعلم، ويفضل حضور ولي أمره، ويجذب أن تكون في بداية العام الدراسي.
 ٤. التوجيه النشط لتسهيل الانتقال من المرحلة الثانوية إلى المرحلة الجامعية.
- وتتوزع مهام تجريب تلك المقاربة من خلال ما يلي: على المستوى الوطني من خلال شراكة واتفاقيات وعقود مع الفيدراليات والمؤسسات المهنية، وعلى المستوى المحلي يتم تنظيم الزيارات للمؤسسات التعليمية والثقافية ومواقع العمل، وتقديم الاقتراحات للفريق البيداغوجي، أما على مستوى المؤسسة التعليمية فإنه يتم بناء وتنفيذ البرامج السنوية من خلال المجلس البيداغوجي الذي يضع الرسالة التربوية للمؤسسة بمشاركة المعلمين، ومجلس الحياة الثانوية الذي يعمل على إيصال أفكار وتطلعات الطلاب فيما يخص التوجيه أو ولوج عالم العمل، ويمكن أن يشارك في الجدولة السنوية للتوجيه باقتراح مقابلة متخصصين، أو زيارة طلبة قدامي يعملون في مؤسسات إنتاجية أو خدمية، ويرأس هذا المجلس مدير المؤسسة ويضم الطلاب وأولياء الأمور، وبالنسبة لمجلس الإدارة فإن صلاحياته تتحدد في الاستشارة واتخاذ القرارات التي تنظم التوجيه. وتساند المديريات هذا التجريب البيداغوجي، وتقيم شراكات مع الفاعلين في الميدان المهني، وتدريب بعض الكوادر وبعض المهندسين للعمل بالميدان التربوي في المديريات. ويملك كل طالب كتيب الكتروني -جواز سفر- للتوجيه والتكوين يرافقه من المرحلة الإعدادية حتى الصف الثالث الثانوي، يجمع فيه البحوث والأعمال التي تم إنجازها في كل مرحلة من مراحل اكتشاف المهن والتكوينات، ويتم مراجعة ذلك الكتيب من خلال الفريق البيداغوجي، ويمكن للمعلم الأول استعماله في مقابلاته مع أولياء الأمور. ويمكن الدور الأساسي للمعلم في تمكين الطلاب من تنمية القدرة على الاكتشاف والتوجيه الذاتي من خلال صياغة مناهج عقلانية تكسبهم طرائق التحليل ومعالجة المعطيات والمعلومات وإقامة العلاقات المنطقية بين المعلومات لتكوين المعرفة، وتطوير القدرة على النقد والتساؤل، وتنمية القدرة على التفكير التباعدي المولد للإبداع، وتنمية القدرة على القياس والاستقراء، وإتقان العمليات الحسابية، ومساعدة

الطلاب على بلورة خياراتهم واستراتيجياتهم الأكاديمية والمهنية، بالإضافة إلى تمكينهم من العمل ضمن فريق.

ومن أمثلة الإنجازات والأنشطة المقترحة للطلاب ما يلي:

أولاً - المكتسبة من المرحلة الإعدادية والمستمرة في المرحلة الثانوية:

مراسلة المختصين والمؤسسات، وتلخيص كلمة مختص، وكتابة تقرير عن زيارة مؤسسة تكوين، البحث عن خطة تكوين ووصفها ومقابلات مع خريجين، الحصول على كراسة تعريف تخول له الحصول على رعاية من شركة أو مؤسسة، المشاركة في المسرحيات والألعاب الجماعية، إعداد جداول التقييم الذاتي، والعناية بتجديد معلومات جواز السفر الخاص بالتكوين والتوجيه.

ثانياً - المرحلة الثانوية:

إجراء مقابلات ومناقشات مع مختصين، وزيارات لمواقع العمل، وإجراء تدريبات قصيرة، في بعض المؤسسات، جمع إعلانات، تدوين شهادات قدامى الطلاب، زيارات لثانويات ومؤسسات تكوين وجامعات، والقيام بأعمال تطبيقية في ورش، وكتابة تمارين تقويم ذاتي، ونصوص، وعروض شفوية، ومقابلات توجيه، البحث عن عناصر محددة من المعلومات في عروض العمل، كتابة تراجم وقصص، البحث ضمن فريق ورقيا وعلى الإنترنت، الاستماع لشهادات المتفاعلين وأولياء الأمور عن تجاربهم المهنية، عمل تقارير وعرضها داخل الصف، وإجراء مناقشات في مجموعات، تنظيم معارض، وعروض شفوية، كتابة سير شخصيات معروفة، دراسة للمهن عن طريق موقع المعهد الوطني للمهن، والمجلات المتخصصة.

ويمكن ملاحظة أن منطق ما بعد الحداثة يغلب على تلك المقاربة حيث الإيمان بذاتية الفرد وقدرته على معرفة نفسه وتوجيه ذاته، وتقدير مصيره، ليس من خلال معلومات وأحكام سابقة على خبرته وممارساته وقراءاته للواقع المعاش، معتمداً على المكتوب والشفاهي من المعلومات واكتساب مهارات وتنمية قدرات تجعله قادراً على التعامل مع التغيرات المتسارعة في عالم العمل وفي المعرفة وفي جوانب الحياة الاجتماعية من خلال معرفة جوانب القوة والضعف في شخصيته التي تم اختبارها في مواقف واقعية وإتقان مهارات التعلم الذاتي التي تضمن

استمرارية التعلم مدى الحياة وبالتالي تظل قدراته واستعداداته قابلة للنمو والتغير، وبالتالي تظل التنمية الشخصية والاجتماعية مستدامة، وهذا يتطلب فهم عميق لدور المعلم باعتباره مرشد وموجه وميسرًا للعملية التعليمية، وبدوره يحتاج إلى إعداد تربوي موجه ببراديم يصف المهام التي يجب أن يقوم بها المعلم مقرونة بالكفايات اللازمة للقيام بتلك المهام، ثم صياغة المناهج والاستراتيجيات التي يمكن أن تنمي تلك الكفايات وفق فلسفة ومنطق ما بعد الحداثة/مجتمع المعرفة/العولمة.

٦. رؤى ومقترحات وموجهات إجرائية لتطوير التعليم الثانوي لتلبية الاحتياجات المجتمعية:

تؤسس تلك المقاربة على توجهات خطة تطوير التعليم في الوطن العربي التي أعدتها جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم و التي تؤكد على أن تصبح بنية التعليم الثانوي موحدة ومتعددة المسارات، بالإضافة إلى ما يلائم تلك التوجهات من الرؤى والتجارب العالمية التي تؤكد على أن التعليم وحتى التعليم المستمر مدى الحياة وسيلة للإعداد لمواجهة التغيرات الحياتية، وأن مؤسسات التعليم قبل الجامعي مهمتها الأساسية بناء القدرات وتمكين المتعلم من القدرة على اتخاذ القرارات و توجيه تعليمه ذاتيا.

٦. ١. الرؤية VISION

تتطلق تلك الرؤية من التسليم بوحدة العالم، وبوحدة المعرفة وتكاملها، والتكامل والتبعية المتبادلة لكل جوانب الشخصية الإنسانية، ووحدة المصير للشعوب العربية. وتستهدف تلك الرؤية تحقيق الريادة الحضارية، وتأكيد الوجود العربي الفاعل في الكوكب المعولم من خلال تنمية مستدامة تعتمد على التعليم المستمر مدى الحياة، المعتمد بدوره على الإيمان بقدرة الفرد على تقرير مصيره وقدرته على التعلم الذاتي وتوجيه تعلمه، والمشاركة الفاعلة في توفير آليات تحقيق ما هو مرغوب فيه مجتمعيًا والإسهام في سياسات تعظم المتاح من الموارد المادية والبشرية وتبني استراتيجيات تدعم محاور الاعتماد الجماعي على الذات العربية إيمانًا بوحدة المصير، وانطلاقًا من المخزون الثقافي لكل عربي معتز بعروبوته وحضارته التي كونت خير أمة أخرجت للناس تأمر بالمعروف وتجنح للسلم الذي يعمر الأرض وينميها تنمية مستدامة تراعي حق الأجيال القادمة في العيش في عالم نظيف خال من التلوث البيئي والأخلاقي، وتؤكد تلك الرؤية على ما يلي:

٦. ١. ١. قيم الانفتاح على العالم والعيش المشترك مع كافة البشر على اختلاف هويتهم، بدون الاقتلاع من الجذور.

٦. ١. ٢. تبني الرؤى والآليات التي تؤكد على الأعمدة الأساسية للتعليم والتعلم (التعلم للمعرفة الفائقة، والعمل، ولنكون، وللعيش المشترك).

٦. ١. ٣. تنمية وتعظيم القدرات التنافسية والثقة في النفس لجميع أفراد المجتمع وتطبيق مبادئ ومقاربات التعليم للجميع.

٦. ١. ٤. مكافحة الفقر الفكري المنتج للفقر المادي، ومكافحة الدوجا طيقيّة المولدة للتعصب، بتكوين الذهنية الناقدة الإبداعية المنفتحة على الآخرين.

٦. ١. ٥. تمكين المتعلمين من القدرة على معرفة الذات وتوجيهها وتقدير مصيرها وتلبية احتياجاتها الشخصية المتماهية مع الاحتياجات المجتمعية الحياتية المتغيرة.

٦. ١. ٦. التسليم بأن التعليم فائق النوعية قضية أمن قومي يتوقف على مخرجاته ونواتجه مدى القدرة التنافسية للمجتمع والوجود الفاعل في سياق العولمة، وتوفير دعائم الأمن بشتى درجاته بدءا من الأمن الغذائي وصولا إلى الأمن الفكري المحصن للمراهقين والشباب من استقطابات الفضائيات وكافة تقانات الاتصال والمعلومات الحديثة وفي مقدمتها الإنترنت .

٦. ١. ٧. يمكن أن تؤدي نواتج ومخرجات التعليم عال الجودة إلى تكوين كتلة حرجة من الشباب العربي تسهم في تحقيق نقلات نوعية في شتى المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

٦. ٢. الرسالة:

وتتلخص في تمكين المتعلمين من الكفايات اللازمة لتلبية الاحتياجات المجتمعية الآنية والمستقبلية، وتمكينهم من القدرة على التعلم المستمر والتدريب معاود مدى الحياة، والالتحاق بسوق العمل ومواصلة التعلم في نفس الوقت من خلال توفير بنية تعليمية إثرائية (ذكية موحدة) لا يوجد بها فصل وتشعيب للمعرفة أو فصل للمعرفة العلمية وتطبيقاتها العملية، حيث "تتعدد المسارات من خلال اختيار الطالب ومرشده" لمجموعة من المواد والأنشطة والتدريبات المؤهلة لتكوينه للالتحاق بسوق العمل أو الالتحاق بإحدى مؤسسات التعليم العالي من خلال مواد إجبارية مكونة لذكاءاته العقلية والوجدانية ومدعمة لهويته العربية المنفتحة الطبع والعقل على العالم، ومجموعة من المواد الاختيارية المؤهلة للالتحاق بسوق العمل

أو التعليم العالي وفقا لقدرات واستعدادات وميول الطالب بتوجيه ومساعدة المرشد/الموجه الأكاديمي/المهني. ذلك لأن تلك البنية تجمع بين المواد النظرية وتطبيقاتها العملية، ومتاح بها التخصصات العلمية والأدبية والتقويم التكويني والنهائي قائم على الكفايات من خلال تحديد مستوى إنجاز الطالب وبالتالي تمكنه مصادر المعرفة المتعددة من الإسراع في عملية التعلم لمن تؤهله قدراته على ذلك، فالاختبارات قائمة على تحديد مستوى الإنجاز بعيدا عن أيديولوجية السلم التعليمي، وهذا يمكن أن يتحقق من خلال ما يلي:

٦. ٢. ١. التعاون الإقليمي في توفير بنية تعليمية إثرائية ذكية موحدة في المرحلة الثانوية تسلم بمنطق العلم من خلال مبدأ وحدة وتكامل المعرفة، والتطبيق العملي للعلم تنتوع فيها المعرفة والمسارات التي تزواج بين المعرفة النظرية والتطبيقات العملية، محورها المتعلم المتمكن من جعل العملية التعليمية التعلمية موجهة ذاتيا.

٦. ٢. ٢. تقديم الدعم من كافة الفاعلين في المجتمع (حكومة/رجال أعمال/مؤسسات المجتمع المدني) لكليات التربية ومؤسسات تكوين المعلمين في إنتاج معلم متعدد الأدوار متمكن من الإرشاد والتوجيه والتيسير لعملية التعلم، منفتح العقل والطبع ولديه القدرة والاستعداد للتعلم المستمر والتدريب المعهود مدى الحياة، وذلك من خلال الإعداد المبكر للطالب /المعلم من خلال المسار التكاملي الذي تتكامل وتمتزج فيه المعرفة والمهارات التربوية والتخصصية من خلال وفرة من المواد والعلوم التخصصية والتربوية البيئية، ومن خلال المسار التتابعي للمواد والتخصصات وفروع العلم المستحدثة .

٦. ٢. ٣. إصدار التشريعات لتيسير التكامل بين مؤسسات التعليم النظامي وغير النظامي، وتبني التقويم القائم على الكفايات، ومن ثم اعتماد مستوى الطالب وإنجازاته كمؤهل للانتقال من مستوى تعليمي إلى مستوى آخر بديلا عن السلم التعليمي المعطل لذوي القدرات الإبداعية من الإسراع في عملية التعلم، وجعل الساعات المعتمدة هي الآلية المعتمدة في تلك المرحلة، والاعتراف بالإنجاز التعليمي للطالب بغض النظر عن مصدر المعرفة .

٦. ٢. ٤. إصدار تشريعات تقلل من الميزانيات المتعلقة بما يسمى الكتاب المقرر، وتوجيه ميزانيات طباعته في الإسهام في توفير البنية التحتية للمدرسة الثانوية الذكية الموحدة.

٦. ٣. الأهداف:

٦. ٣. ١. ترقية جودة العملية التعليمية في الأقطار العربية (أفريقيا، وآسيا، وفي العمق)، أفقيا بالتكامل بين مؤسسات التعليم النظامي والتعليم غير النظامي وإسهام شركاء التنمية في بلورة الرؤى الموجهة للتعليم الثانوي (مؤسسات مجتمع مدني، والحكومات، ورجال الأعمال)، وآسيا من خلال ارتباط المنظومة التعليمية بكافة مراحلها باستراتيجيات وخطط وبرامج التنمية المستدامة، وفي العمق من خلال التعاون العربي الإقليمي الدولي في توفير بيئة تعليمية إثرائية ذكية تسهم في ترقية كفايات الطلاب اللازمة لترقية القدرات التنافسية لهم ولمجتمعاتهم.

٦. ٣. ٢. تحقيق التكامل العربي من خلال منظومة التعليم مما يشجع ويبسر التكامل في مجالات أخرى.

٦. ٣. ٣. التمكين من جعل نسبة الطلاب إلى المعلمين وفقا للنسب العالمية ١٧ للدول ذات الدخل المرتفع، و ٢١ للدول ذات الدخل المتوسط، ونصيب الطالب من الإنفاق العام على التعليم الثانوي من نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي فيما بين ٣٣.١ % كما في السنغال و ٣٧.٢ % كما في الدنمارك (١٤).

٦. ٣. ٤. استهداف التنمية الذهنية للطلاب وللمعلم/المنسق/الميسر/المرشد/الموجه وصياغة برامج تكوينية في كليات التربية وبرامج تجديدية أثناء الخدمة تستهدف تنمية الذكاءات المتعددة العقلية والوجدانية، والقيم والاتجاهات العلمية والمستقبلية وتنتشر الوعي بثقافة الجودة والحد الأقصى للأداء، مما يسهم في التنمية المتكاملة لكافة جوانب الشخصية ليصبح مؤهلا للقيام بالأدوار المجتمعية المتعددة ويكون بمثابة وحدة إنتاجية متكاملة، وفاعل اجتماعي لديه القدرة على توجيه مصيره في كافة مجالات الحياة، ولديه القدرة على العيش المشترك مع الآخرين، والمشاركة في إعمار الكون واستدامة التنمية.

٦. ٣. ٥. تمكين المتعلم والمنسق من القدرة على التعلم الذاتي، ومن الكفايات اللازمة لحل المشكلات وتوقعها وإدارة الأزمات واتخاذ القرارات، والقدرة على التفكير الناقد والتفكير التباعدي والإبداعي، والقدرة على التوقع، وتنمية الاتجاهات الموجبة نحو التعلم الذاتي المستمر مدى الحياة.

٦. ٣. ٦. تلبية الاحتياجات المتعددة للمتعلمين العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة لتمكينهم من القيام بالأدوار الحياتية المجتمعية المتعددة الآنية والمستقبلية من خلال توفير بيئة تعليمية تعليمية ذكية إثرائية متنوعة المجالات والأنشطة، وإتاحة مصفوفات للمهن والكفايات التي يتطلبها سوق العمل بمساعدة الغرف التجارية والباحثين في المجال الاقتصادي، ومصفوفات أخرى تعدها وزارات التعليم العالي للتخصصات المتاحة والمتوقعة في مؤسسات التعليم العالي، وتكون تلك المصفوفات مرشدة للموجه والطالب في اختيار المواد والفعاليات التعليمية والتدريبية المؤهلة لمواصلة التعليم العالي أو الالتحاق بسوق العمل بعد التخرج من المرحلة الثانوية، ويتم الاستعانة بتلك المصفوفات لاختيار المواد الاختيارية أما المواد الخاصة ببناء القدرات العامة تكون إجبارية لجميع الطلاب، كما لا يتم الاكتفاء بالمعدل التراكمي للطالب بل يضاف إليه اختبارات للقبول أعدتها كل مؤسسة تعليمية لمن يريد الالتحاق بها، وإلزام المؤسسات الإنتاجية والخدمية بتوفير برامج تدريبية مؤهلة لالتحاق الطالب بإحدى تلك المؤسسات.

٦. ٣. ٧. تطبيق آليات التقويم التكويني والنهائي القائم على الكفايات والتقويم التراكمي لتحديد مستوى الإنجاز بغض النظر عن مصدر المعرفة سواء كان في الموقع أو من بعد، وهذا يعتمد على تطبيق نظام الساعات المعتمدة، ويعتمد على مدى تكوين وخبرة المنسق في توجيه المتعلم لمصادر المعرفة المختلفة النظامية وغير النظامية وفي المكتبات أو من خلال بنى التعلم والتعليم من بعد التي توفرها تقانات الاتصال والمعلومات المتوفرة في المدرسة وفي المجتمع المحلي.

٦. ٣. ٨. ترقية نسب الالتحاق بالتعليم الثانوي بحوالي ١٠% سنويا حتى يصبح إلزاميا، والتأكيد من مدى تطبيق إلزامية التعليم الأساسي من خلال تقديم المساعدات وفرص العمل للأسر الأكثر احتياجا لتقليل فرص التسرب

وعمالة الأطفال، علما بأن الاتحاد الأوربي لن يستورد سلعة يعمل بها طفل وفقا لاتفاقية الجات.

٦. ٣. ٩. جعل مؤسسات المجتمع المدني مسؤولة عن الحوكمة والمساءلة عن مدى تطبيق معايير الجودة الشاملة للعملية التعليمية وضمانها وتأكيدا.

٦. ٤. مسارات البنية التعليمية:

٦. ٤. ١. المسار الأول: إنشاء جميع المدارس الثانوية الجديدة باعتبارها

مدارس ذكية موحدة بها تقانات الاتصال والمعلومات الحديثة، تقوم على منطق العلم الذي يؤمن بوحدة وتكامل المعرفة والتطبيق العملي للمعرفة، وهذه المدرسة ليست مهنية ولكن بها برامج خاصة بالتربية المهنية التي تكون اتجاهات إيجابية نحو العمل وبها برامج وموجهين ترشد الطلاب وترقي وعيهم وتنمي مهاراتهم وقدراتهم اللازمة للدخول في سوق العمل الآتي والمستقبلي، مما ييسر انخراطهم في تدريبات مؤهلة للقيام بالمهام التي تتطلبها المهن بعد تخرجهم من المدرسة الثانوية، وفي نفس الوقت يوجد بها عدد وفير من المواد والعلوم والتخصصات البينية التي يختار من بينها الطالب ساعاته الدراسية تنمي قدراته واستعداداته لمواصلة التعليم العالي من خلال بعض المقررات الإجبارية المكونة للهوية مثل اللغة العربية والتاريخ والأصول الاجتماعية والنفسية للتربية الأسرية وعلم الاجتماع العام، والمنطق وفلسفة العلم، والحاسب الآلي، وتطبيقات لمناهج البحث (قاعة بحث)، والتربية الفنية والموسيقية والرياضية، ومادة إجبارية تتعلق بأسس المعرفة المهنية يشترك في وضعها الأكاديميون في شراكة مع الممارسين للمهن السائدة، وتدرس جميعها باللغة العربية، وكذلك العلوم المكونة لفهم العالم والتواصل معه وتدرس باللغة الإنجليزية مثل الفيزياء والبيولوجي والبيوتكنولوجي والكيمياء والكيمياء العضوية والرياضيات ودراسة موضوعات تعتمد على العلاقات البينية بين تلك العلوم وبعض تطبيقاتها مثل الشفرة الوراثية، والخلايا الجذعية، والفمتوثانية تدرس باللغة العربية نظرا لحداتها بالإضافة للغة الانجليزية (المهيمنة على الكوكب حاليا) ومواد أخرى اختيارية مثل اللغة الصينية كلغة يمكن أن تهيمن في المستقبل إلى جانب لغة الدول الفاعلة في مسار العولمة مثل الفرنسية والألمانية واليابانية يختار الطالب إحداها، إلى

جانب مقررات تجمع تخصصين مثل البيوتكنولوجي والجغرافيا السياسية والبشرية والاقتصاد، وعلم الأخلاق وعلم الجمال، ومجموعة من المواد التطبيقية المتعلقة بالأعمال والمهن السائدة والمحتمل وجودها في سوق العمل يشترك في وضعها أكاديميون بالتعاون مع الفاعلين وأصحاب الأعمال، وتسمح بنية تلك المدرسة بتنوع الأنشطة والمجالات العلمية والفنية والرياضية والتطبيقية، حيث يتوفر بها الملاعب والمعامل والورش والقاعات والمسارح الصغيرة التي تسمح بمسرح المناهج، وقاعات للتدريس المصغر، وأخرى بها تقانات الاتصال والمعلومات الحديثة، ولأنها منفتحة على المجتمع نجد ولي الأمر والمهندس المعلم وبعض الفاعلين في المجتمع المحلي مشتركين في فعاليات مع معلمي المواد التخصصية مع الطلاب، في الوقت الذي نجد فيه للطلاب في جدولهم الأسبوعي زيارات في مواقع العمل الإنتاجية والخدمية، وعلى اتصال دائم بمرشدهم في المدرسة، ومن بعد باستخدام تقانات الاتصال والمعلومات.

ويخصص لكل ميسر/منسق/مرشد لديه برامج تؤهله للقيام بعمليات التربية المهنية والتوجيه الأكاديمي والمهني ٢٠ طالباً يوجههم ويرشدهم إلى اختيار التخصصات والمقررات ويتابع زياراتهم الميدانية، ومتابعة البرتوفوليو الخاص بإنجازاتهم وتطورهم، ويتم تنفيذ التوصية الصادرة من مؤتمر وزراء التعليم في ٢٠٠٤ الخاصة بالتقويم القائم على الكفايات لتحديد مستوى إنجاز الطالب، وبالتالي من الممكن الإسراع بعملية التعلم لمن تؤهله قدراته لهذا وفقاً لمبادئ الجدارة والاستحقاق. وهذا يعني أن المسارات التعليمية داخل تلك المنظومة ليست مفروضة ومحددة بعيداً عن قدرات وميول واتجاهات الطلاب على غرار ما هو متبع في عمليات الفصل التعسفي بين المعرفة العلمية وتطبيقاتها العملية فيما يعرف بالتعليم العام والتعليم الفني، أو التقسيم بين ما يعرف بالعلمي والأدبي حيث الفصل بين الإنسانيات والعلوم في تشعب يتناقض مع منطق العلم الذي يقوم على مبدأ وحدة وتكامل المعرفة ويجمع بين العلم وتطبيقاته، ولكن المسارات في تلك الرؤية تصبح متعددة، ونتاج تشاركية خطط المرشد المستشرفة للمستقبل المهني والأكاديمي مع قدرات واستعدادات وميول الطالب، وتشترك جميع المسارات في عمليات إعداد الطلاب إعداداً عاماً يؤهلهم للالتحاق بالتعليم العالي أو الالتحاق بسوق العمل بعد التدريب على المهام والأداءات المطلوبة في موقع العمل كما تفعل معظم المؤسسات الإنتاجية والخدمية الآن إيماناً منها بنتائج الدراسات

وخبرتها العملية التي تؤكد على أن التدريب في الموقع يعطي عائد أفضل من التعليم و التدريب في مكان بعيد عن موقع العمل والخبرة المباشرة، ويتم الالتحاق بإحدى مؤسسات التعليم العالي وفقا لمعدله التراكمي ونتيجة الاختبارات المؤهلة للالتحاق بتلك المؤسسة التي تضعها كل مؤسسة على غرار ما تفعله الكليات العسكرية والفنية والرياضية، وهذا يجعل عمليات التنمية البشرية وبناء القدرات تبدأ منذ الطفولة مما يفعل عمل مؤسسات التعليم غير النظامي من بعد وفي الموقع، ومما يسهم في تدعيم التوجه نحو مجتمع المعرفة ومجتمع التعلم مدى الحياة.

٤. ٢. ٦. **المسار الثاني:** ينطلق من رؤية المسار الأول ولكنه يعتمد على البنية الحالية و من خلال التنسيق والتكامل بين مؤسسات التعلم النظامي (العام والفني) وغير النظامي ومواقع العمل المتاحة في المجتمع المحلي، حيث ينتقل الطالب إلى تلك المؤسسات تحت رعاية وتوجيه مرشده.

٥. ٦. **الآليات:**

٥. ١. وضع ميزانيات التعليم في مقدمة أولويات الإنفاق الحكومي باعتباره قضية أمن قومي، والمصدر الأساسي لتنمية الرأسمال البشري غير الناضب، الذي يمكن أن يتحول إلى رأس مال مادي مما يعظم القدرات التنافسية للمجتمعات العربية.

٥. ٢. إعداد برامج لتنمية الذكاءات المتعددة العقلية والوجدانية مثل القدرة على التفكير الناقد والتباعدي والإبداعي، وتنمية مهارات إدارة الوقت والتواصل وإدارة الصراعات واتخاذ القرارات، والقدرة على فهم الذات وتفهم مشاعر الآخرين، وتنمية القدرة على تفعيل استراتيجيات التقويم الذاتي للمتعلم وإنجازاته التي تقوم على وعي بالكفايات اللازمة للقيام بالأدوار الاقتصادية والاجتماعية والشخصية، وتمكين المتعلم من تطبيق استراتيجيات التفكير في عمليات التفكير - الميتمعرفة - لتنمية الثقة في النفس وإدارة الذات.

٥. ٣. يتم اختيار الملتحقين بمؤسسات إعداد المعلمين وفقا لمدى استعداد الطالب/المعلم للقيام بأدواره التعليمية الإرشادية التوجيهية الميسرة لتعلم الطالب من خلال اختبارات تقيس الذكاءات المتعددة لديه، واتجاهاته ورؤيته للعلم ولنفسه ولمجتمعه نظرا لتعدد أدواره

داخل مؤسسات التعليم والتكوين و خارجها، كما أنه باعتباره قدوة للطلاب يمتلك أهم الأساليب الفاعلة في التربية وتكوين شخصية الطالب ورؤيته لنفسه ولمجتمعه وللعالم.

٦. ٥. ٤. الاستفادة من الخبرات العالمية والعربية في تطوير وتدعيم تلك الرؤية، وخاصة الدول ذات العملات المهيمنة على التعاملات النقدية.

٦. ٦. الإدارة التعليمية والمدرسية:

تعتمد على مقاربات الإدارة بالقيم/الأخلاق، والتعاقد والتشاركية في إدارة المعرفة من أجل تأكيد وضمان جودة العملية التعليمية، وتحقيق أهدافها الاستراتيجية المتماهية مع استراتيجيات التنمية المستدامة في العالم العربي، وعلى مستوى الإدارة المدرسية. فيصبح مدير المدرسة بمثابة القائد الفعال الذي يدير المعرفة مع شركائه من المعلمين وأولياء الأمور والطلاب وبعض الفاعلين من المجتمع المدني والمحلي، وعلى اتصال مستمر بالإدارة التعليمية، وخاصة بما يتعلق بالوحدة التدريبية داخل المدرسة وما يستجد من رؤى واستراتيجيات تعليمية، وقادر على جعل المدرسة مركز إشعاع للمجتمع المحلي من خلال إقامة الأنشطة والفعاليات والتدريبات الإنتاجية والتربوية والأسرية للطلاب وأولياء الأمور بعد انتهاء اليوم الدراسي ومن ثم يظل تشغيل المبنى المدرسي طوال ساعات اليوم، كما أن هذا يسمح بتواجد الطلاب مع أولياء الأمور وبعض الفاعلين بالمجتمع المحلي داخل المدرسة بعد انقضاء اليوم الدراسي، وخاصة الأنشطة والتدريبات الخاصة بمعرفة الذات وكيفية إدارتها، وكيفية بناء القدرات اللازمة لمواجهة التغيرات المتسارعة في شتى المجالات، وبالتالي يمكن أن تتماهى أهداف المدرسة مع أهداف الأسر وتتكامل أهداف مؤسسات التعليم النظامي formal education مع أهم مؤسسات التعليم العرضي informal education، مما يوفر مناخا داعما h للأمن الفكري للمراهقين والشباب من جهة ويقرب الفجوة بين الأجيال من جهة أخرى من خلال أنشطة ذات عائد فكري ومادي.

٦. ٧. التمويل:

انطلاقا من أن عوامل المقاومة لتلك الرؤية يمكن أن تتبع من القضايا المتعلقة بتمويل التعليم يمكن الإشارة إلى المصادر التالية:

٦. ٧. ١. توجيه جزء من الضرائب المستحقة على أصحاب الأعمال في صندوق خاص لتمويل منظومة التعليم قبل الجامعي (الأساسي والثانوي) فالأساسي يعد المصدر الرئيس لتزويد التعليم الثانوي بالطلاب، وذكاء الثانوي يحتاج إلى وفرة من تقانات الاتصال والمعلومات الحديثة في الوقت الذي يتم فيه تفعيل الدور الاجتماعي لرجال الأعمال.
٦. ٧. ٢. صناديق الزكاة.
٦. ٧. ٣. تمويل الدولة.
٦. ٧. ٤. إسهام المجتمع المحلي في توفير أعمال ومساعدات للأسر الأكثر احتياجاً مما يقلل التكاليف غير المباشرة للتعليم المجاني، ويقلل من الهدر الناتج عن الرسوب والتسرب لأسباب اقتصادية، ومن ثم تزيد معدلات الالتحاق بالتعليم قبل الجامعي.
٦. ٧. ٥. المنح الدولية والإقليمية.
٦. ٧. ٦. المساعدات العينية من الفاعلين في المجتمع المحلي لتدعيم البنية التحتية لمؤسسات التعليم قبل الجامعي.
٦. ٧. ٧. إسهام وسائل الإعلام والإعلام التربوي في إحياء نظام الأوقاف، والتأكيد على دور الوقف الديني والتموي في تمويل التعليم.
٦. ٧. ٨. الاستفادة من التعاون الدولي والإقليمي في توفير دعم مادي أو عيني في إنشاء وتدعيم البنية التحتية للتعليم الثانوي وتوفير جزء كبير من الحاسبات، بالإضافة إلى نقل الخبرات وتقديم الاستشارات.
٦. ٧. ٩. تقليل النفقات عن طريق مراجعة فلسفات التعليم -البيداغوجي والاندراجوجي- والاهتمام بطرائق واستراتيجيات التعلم الذاتي والتوجه نحو التعلم أكثر من التعليم، وتحسين نوعية المعلم/ المنسق/ الميسر/ المرشد وإدخال البرامج الخاصة بالتنمية الذهنية إلى جانب البرامج الخاصة بالإعداد التخصصي والتربوي مما يعظم من أدواره في تحقيق التنمية المتكاملة لكافة جوانب شخصية المتعلم، وفتح القنوات بين مؤسسات التعليم النظامي وغير النظامي في الموقع ومن بعد، والاستفادة من الأبحاث التي تؤكد على أن زيادة عدد المتعلمين من بعد تقلل تكاليف التعلم.

٦. ٧. ١٠. شراكة الأقطار العربية في نشر الثقافة العلمية، ومحو الأمية العلمية والتقنية من خلال التعاون بين مؤسسات التعليم والإعلام، والاستفادة من وفرة القنوات الفضائية، والإنترنت.

٧. التوصية:

انطلاقاً من أن التعليم يعد قضية أمن قومي يتعلق بالمحافظة على الهوية وتجديدها وباعتباره المسئول عن تنمية القدرات وتكوينها وتمكين أفراد المجتمع من مواجهة التحديات، ومن القيام بكافة الأدوار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتغيرة، وانطلاقاً من أن الاستثمار في التعليم وفي تنمية الرأس المال الفكري والاجتماعي وتعظيم الثروة البشرية غير الناضبة يمكن الدول من الانتقال من الوضع القائم إلى الوضع القادم القائم على التنافسية، لذلك ندعو الحكومات العربية إلى أن تضع ميزانية منظومة التعليم قبل الجامعي التابع للدولة ضمن منظومة الوزارات الاستثمارية وليست الخدمية، وأن يتضاعف حجم الميزانيات على اعتبار أن التعليم بصفة عامة والتعليم قبل الجامعي بصفة خاصة معني بتكوين الملتحقين بالتعليم العالي وسوق العمل، النص في الدستور على إنشاء (مجلس قومي للتنمية البشرية) لصياغة الاستراتيجيات والخطط التعليمية/الدعوية /الإعلامية/التدريبية، يضم ممثلين عن القطاعات الإنتاجية والخدمية والإعلامية والتعليمية والتدريبية والدعوية، وتضع الوزارات المعنية البرامج لتنفيذ تلك الخطط التي لا تتغير بتغير الوزراء.

المراجع

- سارة بن نفيسة & بلاندين ديستريمو تحرير الطبعة الفرنسية، ٢٠١١، الاحتجاجات والثورات المدنية، تحرير الطبعة العربية نبيل عبد الفتاح، مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، القاهرة، ص ص ٣٠٣-٣١٧.
- طلعت عبد الحميد، ٢٠١٠، تطوير التعليم ما بعد الأساسي (الثانوي) لمواجهة الاحتياجات المجتمعية، المؤتمر السابع لوزراء التربية والتعليم العرب، (الدراسات المرجعية) ALECSO & وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان، مسقط ٧-٨ مارس ٢٠١٠، طلعت عبد الحميد، أزمة التعليم الثانوي، مؤتمر تطوير المدرسة الثانوية العامة في ضوء تجارب المدرسة الثانوية الشاملة، ٢٤-٢٧/٧/١٩٨٩، المركز القومي للبحوث التربوية للتنمية.
- طلعت عبد الحميد (٢٠٠١) منهجية التعقد ومنطق بديل للبحث التربوي، المجلة العربية للتربية المجلد الحادي والعشرين، العدد الثاني، ديسمبر ٢٠٠١، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ص ص ١٠١-١١١.
- طلعت عبد الحميد (٢٠٠٢) تطبيق منهجية التعقد في إدارة مؤسسات التعليم من بعد، المؤتمر الدولي الثالث لتحديث التعليم الإداري في عصر العولمة، ١٥-١٦/١٢/٢٠٠٢، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة.
- Center for Educational Research and Innovation (2008) Trends shaping Education O.E.C.D:23-29,75.
- المرصد العربي للتربية، إدارة التربية، ٢٠١٢، التعليم في الوطن العربي، (نسخة أولية)، ALECSO.
- UNESCO (2005) Secondary Education Reform: Towards a Convergence of knowledge Acquisition and Skills Development, UNESCO: 6.
- طلعت عبد الحميد وآخرون (٢٠٠٤) تربية العولمة وتحديث المجتمع، دار فرحة للنشر والتوزيع، القاهرة، ص ص ١٢٤-١٢٨.
- طلعت عبد الحميد (٢٠٠١) تكوين الفاعل الكوكبي (رؤية تفكيكية للمفاهيم التربوية)، اجتماع خبراء في ٢١-٢٢/٢/٢٠٠١، وحدة البحوث والدراسات السكانية بجامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، ص ١٨١.

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (٢٠٠٨) خطة تطوير التعليم في الوطن العربي، تونس، ص ١٣٨-١٤٠.
- نبيل علي (٢٠٠٩) العقل العربي ومجتمع المعرفة، العدد ٣٦٩، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص ٣١، ٥٦
- Gauthier, Roger François (2006) The Content of Secondary Education around the World, UNESCO Publications.
- طلعت عبد الحميد وآخرون (٢٠٠٤) إشكاليات التعليم المستمر والتدريب المعاد، دار فرحة للنشر والتوزيع
- US Department of Education (1991) America 2000, An Education Strategy, Washington.
- طلعت عبد الحميد وآخرون (٢٠٠٣) الحداثة .. ما بعد الحداثة، دراسات في الأصول الفلسفية للتربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص ١٨٤.
- Ministère de L'Education Nationale (2009) 15 repères pour la Mise en Oeuvre du Parcours de Découverte et des Formations: Apprendre a S'orienter tout au long de la Vie. Paris, 3-20.
- البنك الدولي. ٢٠٠٤، تقرير عن التنمية في العالم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ص ٢٥٦.